العدد الخامس والعشرون
2008

مجلة كلية

الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1376 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2008 مسيحي

- دقة التعبير في نهايات الآيات القرآنية
- الإيقاع النثري (صوره وخصائصه)
- صورة بلنسية في الموروث الأندلسي
- دور الإسلام في التواصل بين مناطق الساحل والصحراء الإفريقية

إن اللغة العربية من اللغات الإنسانية الراقية لسعة آفاق معانيها، وكثرة مفرداتها، وسموها على غيرها من اللغات، فهي لغة خالدة، إذ كرمها الله تعالى بأن أنزل القرآن الكريم بها، وقد أتيح لها «من الظروف والعوامل ما وسَّع من طرائق استعمالها، وأساليب اشتقاقها، وتنوع لهجاتها، فانطوت من هذا كله على محصول لغوي، لا نظير له في لغات العالم»[1].

(1) انظر: دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح ص292.

وشكلت الشواهد الشعرية قسماً مهماً من تراثنا اللغوي عامة، والنحوي والصرفي منه بخاصة، فقد اتُّخِذَتْ أساساً في التقعيد، وحولها دارت اختلافات النحاة في مذاهبهم النحوية المختلفة، وإليها العودة في كثير من الأحيان كلما أشكل أمر نحوي، أو تعددت وجهات النظر فيه، وهي فضلاً عن ذلك تؤلف جزءاً مهماً من تراثنا الأدبي والحضاري، ولا ريب؛ فقد نُقل عن ابن عباس ﷺ قوله: «إذا قرأتم شيئاً من كتاب الله فلم تعرفوه، فاطلبوه في أشعار العرب، فإن الشعر ديوان العرب»[2]، لأنه مرآة نرى من خلالها كل ما نريد معرفته عن حياة العرب قبل بزوغ فجر الإسلام سواء أكانت سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية.

واهتم الباحثون من علماء العرب ـ القدامى والمُحدَثون ـ في تتبع ما جمع منه سماعاً أو تدويناً، وبخاصة ما يتعلق منه في التقعيد النحوي والصرفي عندما يكون حجة ودليلاً على إثبات مسألةٍ ما، وزيادة في الحيطة والحذر، فقد اشترط بعضهم شروطاً ـ قد يكون بعضها شديداً ـ فرضَ توفرَها في أي شاهد حتى يجوز الاستدلال به، منها:

- أن يكون قائله معروفاً، وإن لم يكن كذلك، فيجب أن يروى عن الثقات.
- أنْ يكون قائله قد عاش في حقبة زمنية لا تتجاوز منتصف القرن الثاني الهجري.
- أن يكون قائله منتسباً إلى قبائل بعينها، قد عاشت في حدود جغرافية محددة[3].

وتوالى الباحثون ـ على مر العصور ـ في مناقشة تلك الشروط بين مؤيد لها، ورافض، فالمؤيدون رأوا فيها زيادة حرص على اللغة، وحفظاً لها من

(2) العمدة لابن رشيق، 1: 3.

(3) انظر بحثنا: الاستشهاد بشعر المولدين، عند النحويين، بين الرفض والقبول، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، العدد (15)، ص385، وما بعدها.

اللحن والدخيل، لاختلاط العرب بالأعاجم الذين دخلوا الإسلام بعد انبلاج نوره.

أما الرافضون لتلك الشروط ـ أو لبعضها ـ فقد رأوا فيها تعسفاً، وقد لا تخلو من نوازع نفسية، أو اجتماعية، أو عصبيات قبلية[4].

ولا يعني هذا أنهم يحتجون بالشواهد على علاتها، فقد اتفقوا على وضعها في ميزان النقد[5]، والتحقيق[6]، خشية أن تكون بعض مفرداتها قد أصابها التحريف، أو التصحيف، أو أنها صُنِعَتْ، أو طُوِّعَتْ، لتكون دليلاً يوافق ما ذهب إليه بعضهم لإثبات وجهة نظره في مسألة نحوية، أو صرفية، أو لغوية، وقد تكون هناك أسباب أخرى غير ما ذكرنا، منها المكابرة، أو حب الشهرة، أو استغلال الجاه الاجتماعي، أو السياسي، أو المكانة العلمية.

والشواهد التاريخية التي ذكرها مؤرخو الأدب واللغة تؤيد ذلك، ولا يسع المجال لذكرها.

وقد ذخر تراثنا اللغوي بمؤلفات اهتمت بالنقد والتحقيق العلمي والموضوعي ـ قديماً وحديثاً ـ منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 ـ (التنبيه على حدوث التصحيف) لحمزة بن الحسن الأصفهاني (ت 360هـ)[7].

---

(4) انظر المصدر نفسه، ص383، وما بعدها.

(5) يقال: نقدت الدراهم، وانتقدتها، إذا أخرجت منها الزيف، وناقدت فلاناً: إذا ناقشته في الأمر، انظر: الصحاح، 2: 544، (باب الدال، فصل النون).

(6) التحقيق في اللغة: إثبات الشيء وإحكامه وتصحيحه، تقول: حققت الأمر، وأحققته: إذا أثبته، وصرت منه على يقين، أو: من حق الشيء، إذا ثبت صحيحاً، أو: إثبات القضية، أو المسألة بدليلها.
انظر: الصحاح، 4: 461، (باب القاف، فصل الحاء)، واللسان 11: 333 (حقق)، وكتاب التعريفات ص55.

(7) تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين ـ بغداد 1967م.
ومحمد أسعد طلس ط1، دمشق، 1968م. ط2، دار صادر، بيروت 1992م.

2 ـ (بقية التنبيهات على أغلاط الرواة). لعلي بن حمزة البصري (ت 375هـ)[8].

3 ـ (التصحيف والتحريف)، لأبي الحسن بن عبد الله العسكري (ت 382هـ)[9].

4 ـ (إصلاح غلط المحدثين)، لأبي سليمان الخطابي (388هـ)[10].

5 ـ (بحوث ومقالات في اللغة) د. رمضان عبد التواب[11].

6 ـ (شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد)، د. عبد العال سالم مكرم[12].

7 ـ (قراءة في النصوص التراثية إشكاليات وضوابط) د. محمد خليفة الدناع[13].

إنّ سبيل أهل اللغة في إنعام النظر في الشواهد عامة ـ شعرية، أو نثرية وسبر غور مرادها، والتثبت من دلالتها ـ كسبيل علماء الفقه، والحديث في علم الرجال الذي يعنى بالدراسة الشاملة للرواة والمحدثين، فلا غرابة في أن نسير على سنَنهم، ونستفيد من تجاربهم حتى نصل بما آتانا الله تعالى من فكر ونظر ـ إلى الإلمام ببعض الحقائق العلمية بالتحليل والتحقيق، لأن البحث في علمي النحو والصرف لم يتوقف منذ نشأتهما، علماً أن العلمين المذكورين كانا متداخلين عند العلماء القدامى، وإن نشأة النحو منذ نشأته الأولى إلى اليوم ـ كانت في رحاب القرآن، وبوحي من قدسيته، صيانة له من فساد الألسنة وتكسرها[14].

---

(8) تحقيق د. خليل إبراهيم العطية، ط1، مطابع دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1991م.

(9) تحقيق عبد العزيز، أحمد، القاهرة، 1963م.

(10) حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي.

(11) ط1، الناشر، مكتبة الخانجي، القاهرة 1406هـ ـ 1986م.

(12) ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1407هـ ـ 1987م.

(13) ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس 1994م.

(14) انظر: النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم عبد الله رفيدة، 1: 9.

وسأحاول ـ بعون الله وتسديده ـ مناقشة بعض ما لفت نظري من الشواهد الشعرية التي احْتُجَّ بها في التقعيد النحوي والصرفي، مساهمة مني في إثراء البحث اللغوي وسيكون ذا طبيعة تاريخية، مع الاعتراف بأن نحاتنا السابقين قد أبلوا أحسن البلاء في هذا المضمار، وقد تضافرت جهودهم على خدمة اللغة العربية من أنحاء شتى، وإن تقاربت حيناً، وتباعدت حيناً آخر، فإن أكن قد أصبْتُ ما قصدته، فهذا توفيق الله عز وجل وتسديده، وإن لم أصب، فهذا وسع تفكيري واجتهادي.

مضارع الفعل الذي فاؤه واو

إنّ الفعل الماضي المجرد على زنة (فَعَل) من المثال الذي فاؤه (واو) ـ يأتي مضارعه مكسور العين، محذوف الفاء، وذلك مثل: **وَعَدَ ـ يَعِد، ووَزَن ـ يَزِن، وَوَرد ـ يَرِد، ووَجَد ـ يَجِد**، وأصلها: **يَوْعِد، ويَوْزِن، ويَوْرِد، ويَوْجِد**[15]، فاستنتج علماء النحو والصرف قاعدة صرفية مفادها: «**أن الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حذفت وجوباً**»[16]، لأجل التخفيف، وهو ما يسمى: الإعلال بالحذف، وقد أجمع على ذلك، إلا أنهم اختلفوا في مضارع (وجد)، حيث رويت هذه اللفظة بضم الجيم في الغالب من كتب التراث اللغوي في بيت شعر نُسِبَ في بعضها، لشاعريْن مختلفيْن في القبيلة والعصر، ولم يُنْسَب في المصادر الأخرى، والبيت هو ـ كما في رواية ديوان جرير[17]:

لو شِئْتِ قد نَقعَ الفُؤادُ بمَشْرب يَدَع الحمائمَ لا يَجِدْنَ غليلا

---

(15) انظر على سبيل المثال: سر صناعة الإعراب 2: 596، والمنصف 180، والمفتاح في الصرف 41، وشرح ابن يعيش، 10: 60.

(16) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ص26.

(17) انظر: شرح ديوان جرير، لمحمد بن إسماعيل الصاوي 453، إلا أن هذا البيت، بل القصيدة كلها، غير موجودة في ديوان جرير بشرح: محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين.
ولم أقف على القصيدة والبيت مثار البحث، في نقائض جرير والفرزدق، تحقيق: محمد إبراهيم، ووليد محمود، المجمع الثقافي، أبو ظبي.

وقبلَه ـ وهو مطلع لقصيدة يهجو فيها الفرزدق:

لـم أَرَ مـثـلَـكِ يـا أُمـامَ خَـلـيـلا أنـأى بـحـاجـتـنـا وأحـسـن قِـيـلا

هكذا ضُبط الفِعل **يَجِدْن** ـ بكسر الجيم ـ في ديوان جرير، وقد أكد **السيرافي** ذلك بقوله: «**وروي يَجِدْن ـ بالكسر ـ في البيت**»[18].

إلا أن كتب التراث اللغوي توالت أكثرها ـ على رواية **يَجدن** ـ بضم الجيم، وزعم بعضها أنها لغة بني عامر، وفي هذه اللفظة دون مثيلاتها من المثال، واختلفت مع رواية الديوان في بعض كلمات البيت ـ مثار البحث، كما سنفصل القول في ذلك.

وقبل أن نناقش الخلاف في رواية البيت، والكلمة مثار البحث، لا بد أن نعرف أن كتب التراث اللغوي ـ كما أسلفنا ـ اضطربت في نسبته، فبعضها نسبه **إلى جرير**، وآخر إلى **لبيد بن ربيعة العامري**، وأخرى صمتت فلم تنسبه، وسأذكُر كُلاًّ على حدة. وما ذكر فيها من تفصيل صرفي، مراعياً فيها الترتيب الزمني ـ بما لدي من مصادر.

أولاً ـ المصادر التي نسبت البيت إلى جرير:

1 ـ **(ليس في كلام العرب)**، لأبي عبد الله الحسن بن أحمد، المعروف بابن خالويه (ت 370هـ) فقد ذكر أن ضم عين المضارع ما فاؤه **واو**، ليس في كلام العرب، إلا أنه استثنى فعلاً واحداً وهو: **وجَد**، حيث ضمت عين مضارعه، ثم احتج على ذلك بالبيت[19].

2 ـ **(التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية)** للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت 650هـ)، واتفقت رواية البيت فيه مع رواية ديوان جرير، وضبطت عين الفعل **يَجدن** ـ بالكسر.

---

(18) انظر: شرح شواهد الشافية لعبد القادر البغدادي 4: 53.

(19) انظر: (ليس في كلام العرب) ص4، وروايته: (بشرية) بدل (بمشرب)، و(تدع الصوادي) بدل (يدع الحمائم).

وقد ذكر أن **يجُد** ـ بضم الجيم ـ لغة في **يَجِد**، ولم يشر إلى أصحاب هذه اللغة، كما أنه صحح نسبة البيت بقوله: «**وليس البيت للبيد. وإنما هو لجرير**»[20]، وبهذا يشير إلى أن الجوهري في الصحاح نسبه إلى لبيد العامري[21].

3 ـ (**لسان العرب**) لابن منظور (ت 711هـ)، وقد اضطرب في قائله، فقد ذكر في (**نقع**) ـ أن قائله جرير، وروايته:

لو شئتِ قد نقعَ الفؤاد بشربةٍ تدَع الصوادي لا يَجِدْن غليلا[22]

فضبط حرف الجيم في **يجدن** ـ بالكسر، فلا شاهد فيه فيما نحن بصدده، ولا أدري أذلك الضبطُ من عمل المحققين أم من ضبط النسخة المعتمدة؟

وفي (**وجد**) يشير ابن منظور إلى أنه مضارع **وجَد** هو **يَجِد** ـ بكسر الجيم، وإنّ ضمها لغة عامرية في هذه اللفظة وحدها دون سائر أخواتها، إذ يقول: «وجد مطلوبه، والشيء يَجِده وجوداً، ويَجُده ـ بالضم ـ لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال، قال لبيد، وهو عامري:

لو شئتِ... لا يَجدن غليلا[23]

فضبط حرف الجيم بالضم لأن الشاهد فيه.

ونقل عن ابن بري أن الشعر لجرير، وليس للبيد[24].

4 ـ (**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**) لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ).

---

(20) انظر: التكملة 2: 356 (وجد).

(21) انظر: الصحاح، 2: 547، (باب الدال فصل الواو)، وروايته: (بشربة) بدل (بمشرب)، و(تدع الصوادي) بدل (يدع الحمائم).

(22) انظر: اللسان المجلد العاشر، 14: 266.

(23) انظر: اللسان، المجلد العاشر، 15: 570 (وجد).

(24) انظر: المصدر نفسه والصفحة.

لم يستشهد ابن هشام بالبيت الذي نسبه إلى جرير ـ على ضم الجيم، فلم يتطرق إلى الموضوع الذي نحن بصدده، لا من قريب ولا من بعيد، بل جعله شاهداً على ورود جواب (لو) الماضي مقروناً بـ(قد)، وعده غريباً[25].

5 ـ (**شرح التصريح**) للشيخ خالد الأزهري[26].

ثانياً ـ المصادر التي نسبت البيت إلى لبيد بن ربيعة العامري:

1 ـ (**صحاح اللغة وتاج العربية**) لإسماعيل الجوهري (ت393هـ): لم يذكر الجوهري حكم عين مضارع المثال، كما يفعل في كثير من المسائل اللغوية التي يشير من خلالها إلى القواعد النحوية والصرفية، ولكنه ذكر الوجهين ـ أعني: كسر عين مضارع المثال، وضمه، ونسب ضم العين إلى بني عامر، وأفرد هذه اللفظة دون أخواتها في باب المثال، إذ يقول: «وجَدَ مطلوبَه يَجِده وجوداً، ويجُدُه أيضاً ـ بالضم ـ لغة عامرية، لا نظير لها في باب المثال، قال لبيد، وهو عامريّ: لو شئتِ...»[27].

مر أن **الصّغاني وابن بري** قد رفضا نسبة البيت إلى لبيد، ونسباه إلى جرير[28].

2 ـ (**شرح الشافية**) لرضيّ الدين الاستراباذي:

قال الرضيّ ـ بعد قول ابن الحاجب: (**ووَجَد يَجُد: ضعيف**) ـ «**هي لغة بني عامر، قال لبيد بن ربيعة العامري: لو شئتِ...**

(25) انظر: مغني اللبيب، ص358.

(26) انظره في 2: 366.

(27) انظر: الصحاح 2: 547 (باب الدال فصل الواو)، وروايته: (بشرية) بدل (بمشرب) و(تدع الصوادي)، بدل (يدع الحمائم).

(28) انظر: التكملة والذيل والصلة 2: 356 (وجد)، ولسان العرب المجلد العاشر، 15: 570 (وجد).

يجوز أن يكون أيضاً في الأصل عندهم مكسور العين، كأخواته، ثم ضم بعد حذف الواو.

ويجوز أن يكون ضمه أصلياً حذف منه الواو لكون الكلمة بالضمة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها»[29].

وقد رفض عبد القادر البغدادي توجيه الرضي في جواز أن تكون الضمة أصلية بقوله: «**يردّه مجيء الكسر في هذه الكلمة**»[30].

ثالثاً ـ المصادر التي لم تنسب البيت:

1 ـ ورد البيت في كتابَي ابن جنّي: (سر صناعة الاعراب)، و(المنصف في شرح التصريف): ورواية البيت في الكتابيْن:

لـو شئتِ قـد نـقَـع الـفـؤاد بـشـربـة تدع الحمائم لا يَجُدْنَ غليلا[31]

ذكر ابن جني أن عين مضارع المثال مكسورة، وفاؤه محذوفة، وعَدَّ ذلك أصلاً مُطَّرداً، ثم قال: «فأما قول بعضهم: لو شِئت... لا يَجدن ـ بضم الجيم، فلغة شاذة غير معتد بها، لضعفها، وعدم نظيرها، ومخالفتها لما عليه الكافة مما هو بخلاف وضعها[32].

ويجيب ابن جني على سؤال افترضه. بقوله: «فإن قال قائل: لِمَ كان باب (**فَعِل يَفْعَل**) وباب (**فَعَل يَفْعِل**)؟

قيل: لأنهم أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي، لأن كل واحد منهما بناء على حياله، فجعلوا مضارع **فَعِل**: **يَفْعَل**، ومضارع **فَعَل** ـ في أكثر الأمر **يَفْعِل**، لمقاربة الكسرة الفتحة، واجتماعهما في

(29) انظر: شرح الشافية، للرضي، 1: 132 ـ 134.

(30) شرح شواهد الشافية 4: 55.

(31) رواية البيت فيهما مختلفة عما في ديوان جرير في الكلمتين: بشربة، تدع.

(32) انظر: سر الصناعة، 2: 596.

مواضع كثيرة. . . ، فأما قول الشاعر: لو شئت. . . يجدن ـ فشاذ، والضمة عارضة، ولذلك حذفت الفاء، كما حذفت في يَقَع، ويَزَع، وإن كانت الفتحة هناك، لأن الكسر هو الأصل، وإنما الفتح عارض»[33].

ونحن نتساءل، لماذا يعد الفتح عارضاً في (يقع)، وأمثالها، ولا يقال أنها شاذة، وفي (يَجُد) يقال: الضمة عارضة، وتعد شاذة؟، وعلى الحذف مشتركة.

فلا بد للباحث أن يتأمل في هذا، ونشير إلى أن بن جني لم يشر في كتابيْهِ إلى أن ضم الجيم في يَجُد هي لغة قوم بعينهم.

2 ـ (الممتع في التصريف) لابن عصفور الإشبيلي:

ذكر **ابن عصفور** المسألة في موضوعين، وأشار فيها إلى أن القياس في مضارع **فَعَل**: **يَفْعِل** ـ بكسر العين، إلا أنه استثنى لفظة (يَجُد)، وعدّها شاذة، ولم ينسب اللهجة إلى أية قبيلة، إذ يقول: «وشذَّ من **فَعَل** الذي فاؤه واو ـ لفظة واحدة، فجاء مضارعها على **يَفْعُل** ـ بضم العين، وهي: **وجَد يَجُد**، فحذفت الواو، لكون الضم هنا شاذاً والأصل الكسر، فحذفت الواو كما حذفت مع الكسرة، وعلى ذلك قوله: **لو شئتِ. . . يَجُدن غليلا**[34].

يعني أن موجب حذف الواو هو وقوعها ساكنة بين فتح وكسر لتخفيف اللفظ، أما إذا كانت العين مضمومة، فلا يوجب الحذف، أي: تكون يَوجُد، إذ يقول: «إن وقوع الواو بين ياء وضمة لا يوجب الحذف بدليل قولهم في مضارع (وَطُؤ)، و(وَضُؤ): (يَوْطُؤ)، و(يَوْضُؤ)، فلا يحذفون، فأما حذفهم في يَجُد، فلأن يَجُد شاذ، والضم فيه عارض، فحذفت فيه الواو، كما حذفت في (يَضَع)»[35].

---

(33) انظر: المنصف، ص180.

(34) انظر: الممتع 1: 177، ومن الملاحظ أن رواية البيت فيه مختلفة عما في ديوان جرير في الكلمات، بشربة، تدع الصوادي.

(35) انظر: المصدر نفسه، 2: 428.

ولم يسمِّ ابن عصفور القبيلة التي انفردت في عين مضارع المثال في لفظة واحدة ـ كما مرّ، حيث يقول: «ألا ترى أنهم لما شَذّوا من ذلك في حرف واحد فجاؤوا به على **يَفْعُل** حذفوا الواو، فقالوا: **وجَد يَجُد**، قال الشاعر: لو شئتِ . . .»[36].

3 ـ (شرح المفصّل) لابن يعيش:

لم يختلف ابن يعيش في شرحه عن المصادر الأخرى في قياس مضارع **فَعَل: يَفْعِل** ـ بكسر العين، حيث يقول: «مضارعه يلزم **يَفْعِل** ـ بكسر العين، سواء في ذلك اللازم والمتعدي، ولا يجيء منه **يَفْعُل** ـ بضم العين، كما في الصحيح، نحو: **قَتَل يَقْتُل، وخَرَج يَخْرُج**، كأنهم أرادوا أن يجري الباب على نهج واحد في التخفيف بحذف الواو، وهو إعلال ثان، بأن منع ما جاز في غيره من الصحيح . . .»[37].

ثم يردد ابن يعيش كلام سيبويه بتصرف فيه، إلا أن ما يلفت النظر هو قوله ـ بعد كلام سيبويه: «وأنشد: لو شاءَ قد نَقع . . .»[38].

من غير أن يفصل بين ما نقله عن سيبويه، وبين بيت الشعر. فهل يا ترى كلمة (أنشد) تعود إلى سيبويه أم إلى قائل البيت؟، علماً أن سيبويه لم يذكر البيت في كتابه[39].

4 ـ شرح الشافية، لأبي الحسن الجارْبَرْدي:

قال ابن الحاجب في الشافية: «**ووَجَدَ يَجُد: ضعيف**»، قال الجاربردي: «أي: عين المضارع في معتل الفاء، لئلا يلزم إثبات الواو، لارتفاع العلة

(36) انظر: المصدر نفسه، 2: 427.
(37) انظر: شرح المفصل 10: 60.
(38) انظر المصدر نفسه والصفحة، وروايته (شاء) بدل (شئت)، (تدع) بدل (يدع).
(39) انظر: الكتاب 4: 341.

الموجبة للحذف، وهو وقوعه بين ياء وكسرة، فيلزم واو بعده ضمة، وهو مستثقل، ووَجَدَ يَجُد ـ بالضم ـ ضعيف، وهي لغة بني عامر، قال قائلهم: لو شئتِ... يَجُدن...، والفصيح فيه الكسر[40].

5 ـ (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) لابن أم قاسم المرادي:

أشار المرادي إلى أن الإعلال بالحذف ينقسم في قسمين: مقيس، وشاذ، وعد ضم عين مضارع (وجَد) شاذاً، والقياس عنده كسرها، أما مضارع المثال المفتوح العين أو مضمومها نحو: (يَوْجَل)، و(يَوْضُؤ) ـ فإنها لا تُحذف فاؤهما وهي الواو، وقد أشار المراديّ إلى أنّ يَجُد، لغة عامرية، وفي هذه اللفظة لا غير، إذ يقول: «إلا ما شَذّ من قول بعضهم: يَجُد، قال الشاعر: لو شئتِ... يَجُدْن...، وهي لغة عامرية»[41].

6 ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (فصل في الإعلال بالحذف):

عَدّ الاشموني ضم حرف الجيم في (يَجُد) ـ شاذاً، إذ يقول: «وشذّ قول بعضهم في مضارع وجَد: يَجُد. ومنه قوله: لو شئتِ... يَجُدْن...، وهي لغة عامرية»[42].

وفي شرح الشواهد **للعيني**: «والشاهد في (يجدن) ـ بضم الجيم، فإنه لغة عامرية»[43].

مما تقدم أن جميع كتب التراث اللغوي لم تمثل إلا بالفعل (يَجد) دون

---

(40) انظر: شرح الشافية، للجاربردي ـ بتحقيقنا ـ قسم التحقيق 66 ـ 67، وروايته (بشربة) بدل (بمشرب)، و(تدع الصوادي) بدل (يدع الحمائم).

(41) انظر: توضيح المقاصد المجلد الثالث 1631، 1632، وروايته كما في المصدر السابق.

(42) انظر: شرح الأشموني 2: 654 ـ 655، وكما فيما سبق من المصادر فقد اختلف الكلمات (بشربة، تدع الصوادي) عن رواية ديوان جرير.

(43) انظر: شرح الشواهد في حاشية شرح الأشموني، 2: 655.

مثيلاته من المثال، ويظهر لي أنهم اتكؤوا على ما ذكره سيبويه بأن قوماً قد «**قالوا: وَجَد يَجُد، ولم يقولوا في يفعل: يَوْجُد، وهو القياس، ليعلموا أنه أصله: يَجِد**»[44].

فسيبويه لم يسمِّ أهل هذه اللهجة، كما أنه لم يستشهد بالبيت الذي مر ذكره، واختلفوا في نسبته، فالقياس عند سيبويه كسر حرف الجيم، والضم خلافه.

أما ابن السراج فقد ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة، ونفى أن يجيء عين مضارع المثال مضموماً، إذ يقول: «ولا يجيء في هذا الباب **يَفْعُل** ـ يحذف الواو في **يَعُد**، لوقوعها بين ياء وكسرة، . . . وقال بعضهم: **وَجَد، يَجُد**، كأنهم حذفوها من **يَوْجُد**[45]، ولم يسمِّ هذا البعض، ولا بيت الشعر. أمّا عبد القاهر الجرجاني، فقد مرّ على لفظة **وجَد يَجُد** سريعاً، إذ قال: «**وَجَد يَجُد** ـ لغة عامرية»[46]، ولم يزد على ذلك.

وقد وقفنا على مصطلحات عدة في أثناء البحث تداولها العلماء نتيجة استقرائهم القاعدة الصرفية، ووفق قناعة كل منهم بهذا الاستقراء، ولم يلتزموا تعبيراً مُعيّناً، وهذه المصطلحات هي: **خلاف القياس، وشاذ، وضعيف، أو (ضَعُف)**، ورأينا التعريف بهذه المصطلحات ـ زيادة في الفائدة ـ قبل أن نصل إلى ما تطمئن إليه النفس في هذه المسألة.

أولاً ـ القياس:

عند أهل اللغة، هو قولك: «**قِسْتُ الشيء بالشَّيء: قَدَّرته على مثاله**»[47]. أما عند علماء أصول النحو، فإنه يعني: «**حمل غير المنقول على**

(44) انظر: الكتاب، 4: 341.

(45) انظر: الأصول في النحو 3: 108.

(46) انظر: المفتاح في الصرف ص41.

(47) انظر: الصحاح 3: 968 (باب السين، فصل القاف) وكتاب التعريفات 190 ـ 191.

المنقول، أو تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل فرع على أصله لِعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع»[48].

وعند المُحْدَثين: **«إلحاق ما لم يسمع من العرب بذاته بما سمع عنهم النطق بنوعه في حكم ثبت لهذا النوع بطريق الاستقراء، أو محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم»**[49].

ثانياً ـ الشاذ:

قال الجوهري: **«شَذَّ عنه، ويَشِذّ شُذُوذاً: انفرد عن الجمهور، فهو شاذ، وأشَذّه غيره»**[50].

وقال ابن جني: **«شَذَّ الشيء يَشِذّ، ويَشُذّ، شُذوذاً، وشَذّاً»**[51]، وقبل ذلك ذكر المعنى اللغوي لكلمتي: (طَرَد)، و(شَذَذ)، بقوله: **«أصل مواضع (طَرَد) في كلامهم: التتابع والاستمرار، وأما مواضع (شَذَذ)، فهو التفرق والتفرد»**[52].

ثم يشير إلى توافق المعنى الاصطلاحي مع المعنى اللغوي لهاتين الكلمتين، حيث يقول: **«هذا أصل هذين الأصلَين في اللغة، ثم قيل ذلك في الكلام، والأصوات على سَمْتِه، وطريقِه في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الأعراب، وغيره من مواضع الصناعة مطّرداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما»**[53].

---

(48) انظر: القياس النحوي، من عبد الله بن أبي اسحاق إلى سيبويه ص203.

(49) انظر: المصدر نفسه.

(50) انظر: الصحاح 2: 565 (باب الذال وفصل الشين).

(51) انظر: الخصائص 1: 97.

(52) انظر: المصدر نفسه، 1: 96.

(53) انظر: الخصائص 1: 97.

والشاذ في اصطلاح أهل اللغة: **«ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلّة وجوده وكثرته»**[54].

ثالثاً ـ الضّعيف:

«الضَّعْف، والضُّعْف: خلاف القوة»[55].

والضّعيف: «ما يكون في ثبوته كلام»[56].

إن أهم ما يلفت نظر الباحث هو الاضطراب في نسبة البيت، فقد نسبه بعضهم إلى لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر. . . ، وكان يكنّى أبا عقيل[57]، إلا أننا لم نقف على البيت مثار البحث ـ في ديوانه.

علماً أن لفظة (يَجِد)، قد وردت في أربعة أبيات ـ استطعنا حصرها بعد تتبع كل القصائد التي ضمها ديوان لبيد[58] ـ مضبوطة بكسر الجيم من غير أن يثار حولها جدل عند النحويين، بل لم يشيروا إليها، وتوالوا في الوهم في نسبة بيت لم يقله لبيد، والأبيات هي:

أ ـ على حين مَنْ تلبث عليه ذَنوبُه يَجِد فقدها، وفي الذِّناب تداثُر[59]

ب ـ أولئك قومي إنْ تُلاقِ سَراتهم تَجِدْهُم يؤمّون العُلا والفواضلا[60]

ج ـ فإنْ لم تَجِدْ من دون عدنانَ باقياً ودون مَعدّ فلتزعك العواذلُ[61]

د ـ ومُدَفَّع طرقَ النَّبوح فلم يَجِدْ مأوى، ولم يك للمضيف سوامُ[62]

---

(54) انظر: شرح الشافية للجاربردي ـ قسم التحقيق ص18، والاقتراح للسيوطي ص99، والأشباه والنظائر للسيوطي 1: 468.

(55) انظر الصحاح 4: 1390 (باب الفاء فصل الضاد).

(56) انظر: كتاب التعريفات ص143.

(57) انظر: شرح القصائد العشر للتبريزي 124.

(58) الناشر، دار صادر، بيروت.

(59)(60)(61)(62) انظر: ديوان لبيد 64، 121، 131، 160.

أما المصادر الأخرى، فقد نسبت البيت ـ بما يشبه الإجماع ـ إلى جرير ابن عطية بن حذيفة التميمي[63].

وقد قضيت وقتاً لا بأس به في تصفح ديوان جرير صفحة صفحة، متتبعاً في ذلك الوقت لفظة مضارع (وجَد)، فوجدتها قد ذكرت في خمسة وعشرين بيتاً. وقد ضبطت بكسر الجيم وفي ضمنها اللفظة موضع البحث، علماً أن حرف المضارعة قد تنوع فيها، وألخصها كالآتي:

- **(أَجِد)** وردت ثلاث مرات[64].
- **(تَجِد)** وردت ثلاث عشرة مرة[65].
- **(تَجِدوا)** وردت مرة واحدة[66].
- **(نَجِد)** وردت مرتين[67].
- **(يَجِدْن)** وردت مرة واحدة[68].

وإذا ثبت أن البيت قد قاله جرير التميمي، وليس لبيد العامري، وشتان بين بني تميم وبني عامر في النسب والجغرافيا[69] فلا شاهد فيه لما ذهبوا إليه، وقد يكون ضم الجيم في لفظة (يجد) تطويعاً لما ذهبوا إليه.

وقد أشار **الدكتور الجندي** إلى أن نسبة هذه اللهجة إلى بني عامر مجرد استنباط خاطئ لبعض النحاة، إذ أنهم وهموا في نسبتها إلى هذه القبيلة، ومرد هذا الوهم إلى **عبد الله بن عامر اليحصبي**[70] **المشهور بابن عامر** ـ برواية عنه أنه

---

(63) انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة، 1: 374، 377، 379، 380.

(64)(65)(66)(67)(68) انظر، ديوان جرير 156، 213، 268، 13 (بيتان)، 179، 224، 230، 232، 246، 294، 296، 347، 350، 518، 71، 193، 224، 453.

(69) انظر: اللهجات العربية في التراث 2: 578، والخارطة، ومعجم قبائل العرب 1: 125، 2: 708، وما بعدها.

(70) إمام أهل الشام في القرآن الكريم، وإليه انتهت مشيخة الإقراء.
انظر: المبسوط في القراءات العشر 38، وطبقات القراء 2: 106.

قرأ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِدْ لَهُ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾[71] بضم الجيم في لفظة (يجد)[72]، فغلب على ظن هؤلاء النحاة أنه عامريّ، ولم يكن كذلك، إذ إنه يحصبيّ يَمنيّ، فتكلفوا في توجيه اللفظة التي أثاروا حولها هذه الضجة، وكما مرَّ فإنّ في هذا التكلف ما ليس يخفى.

وقد أشار ابن خالويه في مختصره إلى اللفظة بقوله: ﴿وَلَا يَجِدْ لَهُ﴾ برواية عن ابن عامر»[73]، ثم يؤكد ما ذكره في (ليس من كلام العرب)[74] الذي مر ذكره ـ «**ويَجُد لغة غير قراءة**»[75].

إلا أنّ الذي يثير استغرابنا هو أن ابن خالويه كسائر النحويين لم يشر إلى هذه اللفظة في الآيات الكريمة الأخرى عند ورودها في السور القرآنية[76].

وقد صمت بعض المصادر عن نسبة البيت إلى قبائل بعينها ـ كما مر بنا ـ مما قد يلغي هذا الجدل لضعف الدليل، لأنه لا يجوز الاحتجاج بشعر، أو نثر مجهول القائل خشية أن يكون لمولد، أو ممن لا يؤتمن على فصاحته[77].

وإذا قال معترض: إن سيبويه قد ترك كثيراً من الشواهد بلا نسبة، فيجاب «**إنما امتنع عن تسمية الشعراء، لأنه كره أن يذكر الشاعر، بعض الشعر يروى لشاعرين، وبعضه منحول لا يعرف قائله. لأنه قدم العهد به**»[78].

وإذا سلمنا جَدَلاً، فإن الرأي الذي ذهب إليه ابن مالك قد يكون مُرَجّحاً، حيث خالف فيه النحاة الآخرين في هذه المسألة، وهو جعل ضم العين من

---

(71) سورة النساء، الآية: 122.

(72) انظر: مختصر في شواذ القراءات 29، ولم يذكرها المفسرون، ولا ابن جني في المحتسب.

(73) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(74) انظر: ص4.

(75) انظر: مختصر في شواذ القراءات 29.

(76) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم 742 ـ 743 (وجد).

(77) انظر: الاقتراح 71، والخزانة 1: 8.

(78) انظر: الخزانة 1: 178، والنحو وكتب التفسير 1: 63، وبحوث ومقالات في اللغة 89 ـ 140.

مضارع المثال فيما فاؤه واو ـ قانوناً عاماً في كل ما ورد منه في لغة بني عامر، فيقولون: **وجَدَ يَجُد، وَعَدَ يَعُد، وَلَد يَلُد**، ونحو ذلك[79]، إذ يقول: «**ولا يفتح عين مضارع فَعَل دون شذوذ، إن لم تكن هي، أو اللام حلقية، بل تكسر، أو تضم إن لم يشهر أحد الأمرين، أو يلتزم لسبب، كالتزام الكسر عند غير بني عامر، فيما فاؤه واو**»[80].

وهذا الرأي قد رجحه الدكتور الجندي[81]، إذ لا يمكن تصوره أن تنفرد قبيلة بلفظة واحدة دون مثيلاتها التي تعد بالعشرات، وهذا ما تؤكده قراءة ابن عامر في رواية عنه للفظة (يجد)، «**والقراءة لا تخالف لأنها سُنّة**»[82]، بل أن أبا جعفر النحاس ذهب إلى أبعد من هذا بقوله: «**ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله جل وعز على الشذوذ**»[83]، أي: لا التفات إلى رمي النحاة هذه اللهجة بالشذوذ، **لأنها تمثل بيئة لغوية يجب احترامها، لأن لكل لهجة نظامها الخاص بها. ولا ينبغي أن نحكم فيها قواعد لهجة أخرى**»[84]، «**فليست الفصاحة في كثرة الاستعمال، ولا قلته**»[85].

وقد زعم **عبد القادر البغدادي أن ابن عقيل، وابن أم قاسم المرادي ـ قد** اعترضا على ابن مالك فيما ذهب إليه في هذه المسألة[86].

إلاّ أنني لم أجد هذا الاعتراض عند ابن عقيل في شرح الألفية، ولم يتطرق إليها البتة[87].

---

(79) انظر: شرح شواهد الشافية 4: 53.
(80) انظر شرح التسهيل 3: 444 ـ 445.
(81) انظر: اللهجات العربية في التراث 2: 580.
(82) انظر الكتاب، 1: 481.
(83) إعراب القرآن 2: 369.
(84) انظر: اللهجات العربية في التراث 2: 580.
(85) انظر: المزهر، 1: 280.
(86) انظر: شرح شواهد الشافية 4: 54.
(87) انظر: شرح الألفية لابن عقيل، 2: 535.

ويظهر أن المقصود هو المراديّ في قوله: «**إلا ما شذ من قول بعضهم: يَجُد . . .**»[88].

ونخلص إلى القول بأن ضم مضارع (وجد) من المثال فيما فاؤه واو لهجة مثلت بيئة لغوية لقبيلة عربية لم تستطع كتب التراث اللغوي أن تسميها، فكل من نسبها إلى بني عامر فقد وهم، لأنهم احتجوا بلفظة واحدة وردت في بيت قائله جرير التميمي، وأرجح أنها لهجة يمنية استناداً إلى قراءة ابن عامر اليحصبيّ التي ذكرها ابن خالويه.

* * *

المصادر والمراجع

1 ـ **الاستشهاد بشعر المولدين، عند النحويين، بين الرفض والقبول** إعداد الباحث نفسه ـ مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد 15، طرابلس.

2 ـ **الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي**، إعداد: محمود عصام الميداني، دار دمشق، دمشق 1997م.

3 ـ **الأشباه والنظائر**، لجلال الدين السيوطي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1405هـ ـ 1984م.

4 ـ **إصلاح غلط المُحدّثين**، أحمد بن محمد بن إبراهيم الخَطّابي.

5 ـ **الأصول في النحو**، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط6، مؤسسة الرسالة، 1985م.

6 ـ **إعراب القرآن**، لأحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت 1988م.

7 ـ **الاقتراح**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد قاسم، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة 1976م.

(88) انظر: توضيح المقاصد والمسالك المجلد 3: 1631 ـ 1632.

8 ـ **بقية التنبيهات على أغلاط الرواة**، لعلي بن حمزة البصري، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية، ط1، مطابع دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1991م.

9 ـ **التصحيف والتحريف**، للحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: عبد العزيز أحمد، القاهرة، 1963م.

10 ـ **التقفية في اللغة**، لأبي بشر اليمان البندنيجي، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية ـ بغداد 1979.

11 ـ **التكملة والذيل والصلة**، للحسن بن محمد الصغاني، تحقيق: إبراهيم إسماعيل الأبياري مطبعة دار الكتب ـ القاهرة 1971م.

12 ـ **التنبيه على حدوث التصحيف**، لحمزة بن الحسن الأصفهاني، لمحققين:

1 ـ الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد 1967م.

2 ـ محمد أسعد طلس، ط1، دمشق 1968م، ط2، دار صادر بيروت 1992م.

13 ـ **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة 1422هـ، 2001م.

14 ـ **الحيوان**، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر.

15 ـ **خزانة الأدب**، لعبد القادر البغدادي، ط1، دار صادر بيروت.

16 ـ **الخصائص**، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، دار الهدى، بيروت.

17 ـ **دراسات في فقه اللغة**، صبحي الصالح، ط10، دار العلم للملايين، بيروت 1983م.

18 ـ **ديوان لبيد**، دار صادر، بيروت.

19 ـ **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، بيروت 1405هـ، 1985م.

20 ـ **شرح الألفية للأشموني**، (وبحاشيته: شرح الشواهد للعيني) ـ مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر.

21 ـ **شرح الألفية لابن عقيل**، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد.

22 ـ **شرح التسهيل**، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي، ط1، مطبعة هجر، مصر 1990م.

23 ـ **شرح التصريح على التوضيح**، للشيخ خالد الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

24 ـ **شرح ديوان جرير**، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين، ط3، دار المعارف، القاهرة.

25 ـ **شرح ديوان جرير**، تأليف: محمد بن اسماعيل الصاوي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.

26 ـ **شرح الشافية**، لرضي الدين الاسترابادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت 1402هـ 1982م.

27 ـ **شرح الشافية**، لأحمد بن الحسن الجاربردي، بتحقيقنا، رسالة دكتوراه، 2000م.

28 ـ **شرح شذور الذهب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

29 ـ **شرح القصائد العشر**، ليحيى بن علي التبريزي، المكتبة الأزهرية، للتراث، 1412هـ، 1992م.

30 ـ **شرح المفصل**، لموفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

31 ـ **شرح شواهد الشافية**، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت 1402هـ، 1982م.

32 ـ **الشعر والشعراء**، لابن قتيبة، دار الثقافة، بيروت 1964م.

33 ـ **شواهد سيبويه من المعلقات**، د. عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1987م.

34 ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، لإسماعيل الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.

35 ـ **العمدة**، لابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط4، دار الجيل، بيروت 1972م.

36 ـ **غاية النهاية في طبقات القراء**، لمحمد بن محمد بن الجزري، مطبعة السعادة، القاهرة.

37 ـ **قراءة النصوص التراثية**، د. محمد خليفة الدناع، ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس 1994م.

38 ـ **القياس النحوي من ابن أبي اسحاق إلى سيبويه**، مفتاح رجب الخلاب، ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس 1996م.

39 ـ **كتاب التعريفات**، لعلي بن محمد الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت 1985م.

40 ـ **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق، عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة 1966م.

41 ـ **لسان العرب**، لابن منظور، طبعة اعتنى بتصحيحها، أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي.

42 ـ **اللهجات العربية في التراث**، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس.

43 ـ **ليس في كلام العرب**، لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، 1979م.

44 ـ **المبسوط في القراءات العشر**، لأحمد بن الحسن الأصفهاني، تحقيق: سبيع حمزة، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

45 ـ **مختصر في شواذ القراءات**، وهذه القراءة الصحيحة لـ«القرآن» كما أثبت المحقق لابن خالويه، عني بنشره: ج، برجشتراسر، دار الهجرة.

46 ـ **المزهر**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل، دار الفكر، مصر.

47 ـ **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

48 ـ **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة**، لعمر رضا كحالة، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1978م.

49 ـ **مغني اللبيب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر بيروت، 1985م.

50 ـ **المفتاح في الصرف**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. علي توفيق، ط1، مؤسسة الرسالة بيروت 1987م.

51 ـ **الممتع في التصريف**، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط4، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1979.

52 ـ **المنصف في التصريف**، لابن جني، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1999م.

53 ـ **مناهج تحقيق التراث**، د. رمضان عبد التواب، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1985م.

54 ـ **النحو وكتب التفسير**، د. إبراهيم عبد الله رفيدة، ط2، المؤسسة العامة للنشر، طرابلس 1984م.

55 ـ **نقائض جرير والفرزدق**، تحقيق: محمد إبراهيم، ووليد محمود، المجمع الثقافي، أبو ظبي.